|  |  |
| --- | --- |
|  | |
| جنيف، 16-14 مايو 2013 | |
| **الوثيقة WTPF-13/11-A**  **8 مايو 2013**  **الأصل: بالإنكليزية** |  |
| مساهمة من أستراليا | |

# 1 مقدمة

تقدر أستراليا كثيراً عمل الأمين العام وفريق الخبراء غير الرسمي (IEG) المتعلق بإعداد الوثيقة الرئيسية للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات لعام (WTPF−13) 2013. ونُقدّر بوجه خاص عمل مختلف الأطراف في إطار الفريق ومساهمتهم في هذا الحدث الذي ينظمه الاتحاد ونُشيد بالتوجه نحو نهج تعدد أصحاب المصلحة. وتود أستراليا أن تبدي وجهة نظرها بشأن مسألتين أُثيرتا في تقرير الأمين العام وهما تحديداً: (1 تهيئة بيئة تمكينية من أجل تطوير الإنترنت؛ و(2 نموذج تعدد أصحاب المصلحة لإدارة الإنترنت.

# 2 تهيئة بيئة تمكينية من أجل تطوير الإنترنت

ترى أستراليا أن النطاق العريض يقود تحولاً جذرياً في طريقة عيشنا وعملنا، إذ يشجع الابتكار على الإنترنت ويعزز نمو الإنتاجية. والإنترنت ذاتها تمثل بيئة تمكينية لمجموعة واسعة من الصناعات كما أنها تقدم فوائد اجتماعية على جميع مستويات المجتمع. وتتيح الإنترنت فرصاً لظهور صناعات وخدمات جديدة ولتطور الصناعات القائمة. وهذه الفرص تتحقق على أفضل وجه من خلال إنترنت مفتوحة تشجع الابتكار.

تؤيد أستراليا البيئة القانونية والتنظيمية التي تعزز التوصيلية عريضة النطاق بما في ذلك المنافسة واستثمارات القطاع الخاص والحياد التكنولوجي. ومع ذلك أدت سنوات من تشجيع استثمارات القطاع الخاص وتعزيز المنافسة في أستراليا إلى مستويات متفاوتة في نشر النطاق العريض والمنافسة في البلد. وتبين تجربة أستراليا أن القطاع الخاص كان غير قادر على الوفاء تماماً بالاحتياجات المستقبلية لأستراليا من الاتصالات وذلك لعدد من الأسباب تشمل الظروف الجغرافية للبلد وتوزيع السكان وهيمنة المشغل التقليدي للاتصالات. وبالتالي، نظراً إلى الخصائص المميزة لتجربة أستراليا، من المسلم به أنه يمكن تحقيق التوصيلية عريضة النطاق على أفضل وجه، تبعاً للوضع الوطني، من خلال تدخل الحكومة بما في ذلك استثمارات القطاع العام.

إن الشبكة الوطنية عريضة النطاق (NBN) في أستراليا، هي شبكة عريضة النطاق من شبكات الجيل التالي مصممة لتلبية الاحتياجات المستقبلية لأستراليا، ويمثل إنشاؤها أهم إصلاح في مجال الاتصالات في تاريخ أستراليا. وتعالج هذه الشبكة أوجه القصور المحددة في حالتنا من خلال استثمار حكومي طويل الأجل في شبكة وطنية عريضة النطاق مفتوحة النفاذ على أساس الجملة تقوم بتنفيذه شركة NBN. وستزود هذه الشبكة جميع المنازل والأعمال التجارية في أستراليا بالنفاذ عالي السرعة عريض النطاق بتكلفة معقولة من خلال المزج بين ثلاث تكنولوجيات: تكنولوجيات الألياف البصرية واللاسلكية الثابتة والساتلية[[1]](#footnote-1). وستقوم بإنشاء بنية تحتية أكثر عدلاً وتشجيع منافسة أكبر على مستوى البيع بالتجزئة في أستراليا وستكفل نفاذ أستراليا برمتها إلى النطاق العريض عالي السرعة بأسعار تنافسية، مع توحيد الأسعار الوطنية للبيع بالجملة في أستراليا. ومن شأن ذلك أن يساعد على سد الفجوة بين المناطق الإقليمية والحضرية في أستراليا.

وستوفر الشبكة NBN منصة تتيح فرصاً قيّمة لتحسين قدرة أستراليا على الاستجابة للتحديات المطروحة أمامها في مجموعة من القطاعات. وحددت الحكومة الأسترالية ثمانية أهداف ستساعد على قياس التقدم الذي أحرزته أستراليا في مجال تطوير اقتصادها الرقمي، ويجري تنفيذ كل منها من خلال مبادرات حكومية محددة. وهي تشمل:

• *الإدارة الذكية للبيئة والبنية التحتية* – تحسين النفاذ إلى التكنولوجيات الذكية لتحسين إدارة استخدام الطاقة في المنازل والأعمال التجارية من أجل التصدي للتحديات البيئية الناجمة عن النمو السكاني وارتفاع تركيز السكان في المناطق الحضرية في أستراليا.

• *زيادة العمل عن بُعد* لزيادة الإنتاجية ومشاركة القوى العاملة والاحتفاظ بالموظفين بالإضافة إلى توفير فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية.

• *زيادة المشاركة الرقمية في المناطق الإقليمية لأستراليا* بحيث تصبح الفجوة الرقمية بين المدن والمناطق الإقليمية أضيق كثيراً. والتوصيلية على الخط ذات أهمية حيوية بالنسبة للمجتمعات الإقليمية والسكان الأصليين في أستراليا. فهي تسمح بالتغلب على حاجز المسافة الذي كان يمنع المجتمعات عادةً من الحصول على نفس المزايا التي تحصل عليها الأسر والأعمال التجارية في المناطق الحضرية.

# 3 نموذج تعدد أصحاب المصلحة لإدارة الإنترنت

يكتسي نموذج إدارة الإنترنت أهمية حيوية. وتؤيد أستراليا النموذج الحالي القائم على تعدد أصحاب المصلحة لإدارة الإنترنت ودور مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) على وجه الخصوص. ويجمع نموذج تعدد أصحاب المصلحة بين ممثلين من الحكومات والمجتمع المدني ودوائر الصناعة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية. وفي هذا الإطار، يضطلع أصحاب المصلحة بأدوار ومسؤوليات مختلفة، ولكن يمكن لجميع أصحاب المصلحة أن يقدموا مساهمات وأن يكون لهم رأي في استمرار تطور الإنترنت ونموها استناداً إلى خبرتهم ووجهات نظرهم. وقد أدى نموذج تعدد أصحاب المصلحة دوراً رئيسياً في نجاح الإنترنت حتى الآن كما أنه يُشكل أساس نموها وتطورها. وهذا النموذج أساسي لضمان دعم الإنترنت للانتشار المستمر للمشاركة على الخط في حين يبقى وسيلة تمكينية‏ للابتكار ومحركاً للنمو الاقتصادي. وترى أستراليا أن أفضل طريقة للاستجابة للطبيعة المتغيرة باستمرار لهذا القطاع تكون من خلال عملية تعدد أصحاب المصلحة، اعترافاً بالإسهامات المتنوعة والقيّمة التي يمكن لجميع أصحاب المصلحة أن يقدموها لإدارة الإنترنت. وتعمل الحكومة الأسترالية حالياً على تعزيز نموذج تعدد أصحاب المصلحة ودعمه. ويتمثل جزء كبير من هذا العمل في إيجاد السبل الكفيلة بتحسين مساءلة مؤسسة ICANN وشفافيتها واستجابتها لجميع أصحاب المصلحة بما في ذلك الحكومات.

# 4 تعليقات بشأن مشاريع الآراء

تبدي أستراليا التعليقات التالية بشأن مشاريع الآراء الستة التي وافق عليها فريق الخبراء غير الرسمي مع الاحتفاظ بالحق في تقديم تعليقات إضافية في المنتدى.

أ ) مشروع الرأي 1

تعترف أستراليا بأهمية تشجيع إنشاء نقاط تبادل الإنترنت (IXP) كوسيلة للنهوض بالتوصيلية. وتعتبر أن زيادة استعمال المشغلين الأستراليين للنقاط العامة لتبادل الحركة ونقاط تبادل الإنترنت أحد الأسباب التي أدت إلى انخفاض تكاليف التوصيلية الدولية للإنترنت بالنسبة لمقدمي خدمات الإنترنت (ISP) في أستراليا في السنوات الخمس عشرة الماضية (وتتمثل الأسباب الأخرى في زيادة المنافسة في مجال توفير حركة الإنترنت والانخفاضات الكبيرة في تكاليف العبور والسعة). واستناداً إلى تجربتنا، تؤيد أستراليا تعزيز المنافسة والاستثمار في السوق وتهيئة الظروف المناسبة لإنشاء نقاط تبادل الإنترنت. وتؤيد أستراليا اعتماد المنتدى لمشروع الرأي 1.

ب) مشروع الرأي 2

كما ذُكر أعلاه، تؤيد أستراليا البيئة القانونية والتنظيمية التمكينية التي تعزز التوصيلية عريضة النطاق بما في ذلك المنافسة واستثمارات القطاع الخاص والحياد التكنولوجي. وتؤيد أستراليا اعتماد مشروع الرأي 2 بصيغته الحالية، ولكنها ترحب أيضاً بإجراء مناقشة بشأن ما إذا كانت القرارات المختلفة التي قد تتخذها الحكومات الوطنية، لتلائم ظروفها الخاصة، يمكن إبرازها بشكل أفضل في هذا الرأي.

ج) مشروعا الرأيين 3 و4

تلاحظ أستراليا التشابه الكبير بين مشروعي الرأيين 3 و4 وتقترح جمعهما في رأي واحد. ومن شأن ذلك زيادة وضوح الاتفاق الذي يتم التوصل إليه في المنتدى بشأن نشر الإصدار IPv6 والانتقال من الإصدار IPv4. وتقترح أستراليا أن يُستعمل مشروع الرأي 3 كأساس للرأي المجمع نظراً لأنه أقصر حالياً.

د ) مشروع الرأي 5

كما ذُكر أعلاه، تؤيد أستراليا نموذج تعدد أصحاب المصلحة الحالي لإدارة الإنترنت وتؤيد اعتماد مشروع الرأي 5.

ﻫ ) مشروع الرأي 6

تقترح أستراليا جمع مشروعي الرأيين 5 و6 نظراً لتطابق موضوعيهما. يركز مشروع الرأي 6 على دور الحكومات في الاستجابة لقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، ويمكن إبراز هذا الأمر بشكل أفضل في مشروع الرأي 5.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

1. انظر: [www.nbn.gov.au](http://www.nbn.gov.au). [↑](#footnote-ref-1)